٤ – توسيع التسهيلات البحرية والمكنات في منطقة المحيط الهندي.

٥ – القيام بتدريبات ومشاورات عسكرية مشتركة مع بعض جيوش المنطقة.

وبعد اتخاذ هذه القرارات استمرت بشكل متواصل، التجهيزات العسكرية من أجل التدخل: وجاءت أزمة الرهائن في ايران، في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، ثم أزمة أفغانستان، في آخر كانون الاول (ديسمبر) من نفس العام، لتدفعا بهذا الاتجاه الى الأمام، ثم جاء خطاب كارتر عن حال الاتحاد، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ليرسخ هذا المنطق الذي عرف بـ «مبدأ كارتر».

٣ – الوجه الآخر لمبدأ كارتر، ومحاولات فاشلة لتطوير أطر أمنية مشتركة في منطقة الخليج

لقد اتضح، في الواقع، ان لمبدأ كارتر هذا وجهين: الأول: وجه عسكري عبر عن نفسه من خلال الزيادة في التواجد العسكري المباشر في منطقة الخليج (وقد تطرقنا إليه بالتفصيل في دراسة سابقة)، والثاني: وجه سياسي يرتكز على دعم القوى المحلية في المنطقة، وموافقتها على التعامل مع الولايات المتحدة والمشاركة في إطار أمني مشترك، يجمع بينها وبين الولايات المتحدة.

وبينما واجه الوجه العسكري لمبدأ كارتر بعض العوائق التقنية، التي عملت الولايات المتحدة على إزالتها؛ فقد واجه الوجه السياسي لهذا المبدأ، بدوره، عدة عوائق، نتجت أساسا، عن رفض دول المنطقة التعامل المباشر والعلني مع المخططات الاميركية.

ويبدو ان المخططين في إدارة كارتر اعتبروا هذه الموافقة، عاملاً حاسماً في انجاح المخططات العسكرية، وذلك لأنها قد تعطيها طابعا «شرعياً». ويمكننا ملاحظة أهمية هذا العامل، من خلال تعدد المحاولات والجهود الأميركية، لتأمين الموافقة وتطوير المشاركة، من قبل دول منطقة الخليج، وكان ذلك منذ نجاح الثورة الايرانية.

أ – **محاولة اولى:** عبّرت زيارة هارولد براون، وزير الدفاع الأميركي، إلى كل من السعودية والأردن واسرائيل ومصر، في شباط (فبراير) ١٩٧٩ (وهي حسب البنتاغون اول زيارة، من هذا النوع، لوزير دفاع أميركي)، عن أول محاولة في هذا الاتجاه؛ حيث كان هدفها التركيز على بناء إطار أمني للتعاون الاقليمي بين هذه الدول، بدلاً من التركيز على تنمية علاقات ثنائية، وذلك لمواجهة أي خطر «خارجي» على المنطقة؛ مما اعتبره براون، أهم من أي خلافات محلية. وقد عبّر أحد المسؤولين في إدارة كارتر، في ذلك الحين، عن المنطق الذي يسيرّ تلك السياسة، بقوله: «إن لدى السعوديين المال، ولدى المصريين اليد العاملة، ولدينا نحن التكنولوجيا». «أما كيف ستطور هذه العوامل، وتؤدي إلى إطار أمني فعلي، فهو أمر سيبحثه براون مع السعوديين وآخرين»[١٠]. هذا وقد شملت المخططات الأميركية، في ذات الوقت، الاستمرار في المشاورات الثنائية مع تركيا، بشأن القواعد العسكرية الأميركية في ذلك البلد[١١].

وقد فشلت محاولة براون الأولى لاقناع الأطراف المحلية بالموافقة على التعاون